بعد أن أمرتها السلطات بعدم التصدي لهم

تايلند: الشرطة تنسحب أمام المحتجين .. والمعارضة تتعهد بمواصلة تحركاتها حتى استقالة الحكومة

جانب من احتجاجات الأمس

سوثيب تاوجسوبان

بانكوك – «وكالات»: أمرت الحكومة التايلاندية امس الشرطة بعدم التصدي للمحتجين والسماح لهم بدخول المباني الحكومية تفاديا لوقوع اشتباكات وانهاء أيام من العنف في العاصمة بانكوك أدت الى مقتل خمسة أشخاص.

لكن زعيم الحركة الاحتجاجية سوتيب تاوجسوبان قال امس انه سيستمر رغم ذلك في معركة اسقاط رئيسة الوزراء ينجلوك شيناواترا.

وقال في خطاب القاه امام انصاره «اليوم حققنا نصرا جزئيا لكننا سنواصل القتال الى ان تتم الاطاحة بنظام تاكسين» في اشارة الى نفوذ شقيق رئيسة الوزراء ورئيس وزراء تايلاند السابق تاكسين شيناواترا.

وفي وقت سابق يوم الثلاثاء أمرت الحكومة رجال الشرطة بعدم التصدي للمحتجين.

وقال ثيرات راتانسافي المتحدث باسم الحكومة للصحفيين «قال المحتجون انهم يريدون الاستيلاء على مبان حكومية لكن الحكومة لا تريد ان ترى أي قتال أو مجابهة ولهذا أمرنا الشرطة بالتراجع.

«نريد ان نتفادى العنف والمواجهة.»

ودخل المحتجون الذين يطالبون باستقالة ينجلوك الى المجمع الحكومي الذي يضم مكتبها لكنهم رحلوا في سلام.

ويوم غد الخميس هو عيد ميلاد ملك تايلاند بوميبون ادولياديج الذي يجله المواطنون كثيرا ومن غير المرجح ان يواصل المحتجون حملتهم في يوم يخصص عادة للصلاة والاحتفال.

وقال نائب رئيسة الوزراء بونجتيب تيبكانتشانا لرويترز «الحكومة مستمرة في عملها. عقدنا صباح اليوم «امس»اجتماعا وزاريا كالمعتاد.»

واستطرد «لم نستسلم لكن اليوم تراجعت الشرطة لاننا رأينا ان المحتجين يريدون السيطرة على هذه الاماكن كخطوة رمزية ولهذا اردنا التوصل الى تسوية.»

وصرح بان ينجلوك تريد فتح حوار مع المحتجين والاكاديميين وآخرين للوصول الى حل. وترفض رئيسة الوزراء الاستقالة.

وبعد أسابيع من الاحتجاجات التي استخدمت خلالها القنابل المسيلة للدموع وطلقات المطاط وشهدت اطلاق نار متفرق في أنحاء من بانكوك احتفل المتظاهرون بانسحاب الشرطة وازالة المتاريس التي أقامتها واعتبروا ذلك نصرا رغم بقاء الحكومة.

وفي المجمع الحكومي اختلط المحتجون مع أفراد الشرطة الذين استهدفوهم بالقنابل الحارقة في اليوم السابق. وبعدها تدفقت حشود عبر البوابات الحديدية للمجمع وهم يلوحون بالاعلام.

وحدث نفس المشهد عند مقر الشرطة في بانكوك حيث تصافح ضباط الشرطة مع المحتجين ووزعوا على بعضهم الورود قبل ان تبتعد هذه المجموعة ايضا متجهة فيما يبدو الى نصب الديمقراطية الذي يحتشدون عنده طوال اسابيع.

وقالت بريندا نونج «51 عاما» وهي محتجة من بانكوك «لا نريد ان يدخل أحد ويدمر المباني الحكومية. نحن اناس طيبون جئنا من اجل الديمقراطية.»

وفي وقت سابق يوم الثلاثاء قالت الشرطة التايلاندية انها لن تقف في طريق المحتجين إذا حاولوا الاستيلاء على مقر الشرطة بالعاصمة وهو هدف رئيسي للمظاهرات التي تسعى للاطاحة بالحكومة.

وقال كامرونفيت توبكراتشانج رئيس شرطة مدينة بانكوك لرويترز «اليوم لن نستخدم الغاز المسيل للدموع ولن ندخل في مواجهة .. سنتركهم يدخلون إذا أرادوا.»

وقال شاهد من رويترز ان الشرطة تقوم بإزالة حواجز من الاسلاك الشائكة خارج مقرها في بانكوك.

وصرحت رئيسة وزراء تايلاند امس الاول بأنها «ستطرق كل الابواب» للعثور على حل سلمي للأزمة السياسية.

وتمثل أعمال العنف أحدث منعطف في صراع يضع الطبقة المتوسطة في بانكوك والنخبة الملكية في مواجهة أنصار ينجلوك وشقيقها تاكسين الذي أطيح به في انقلاب عسكري عام 2006 ويعيش في منفى اختياري. ومعظم مؤيدي ينجلوك وشقيقها من الفقراء وسكان الريف.

واجتمع سوتيب زعيم الحركة الاحتجاجية مع ينجلوك في وقت متأخر يوم الاحد لكنه اكد أنه لم تجر مفاوضات لإنهاء أسوأ أزمة سياسية تعصف بالبلاد منذ الاضطرابات العنيفة التي وقعت عام 2010.

تركيا: استسلام 10 من عناصر «الكردستاني» في شيرناك

اسطنبول – «كونا»: أعلنت رئاسة الأركان التركية امس استسلام عشرة من عناصر حزب العمال الكردستاني للقوات الأمن التركية في محافظة «شيرناك» جنوب شرقي الاراضي التركية. وذكرت رئاسة الأركان التركية في بيان ان عناصر حزب العمال الكردستاني وصلوا الى الاراضي التركية بعد فرارهم من معسكرات المنظمة المحظورة في شمال العراق حيث نقلوا إلى أقرب مركز للشرطة للتحقيق معهم.

وأضاف البيان ان المستسلمين وبينهم خمس سيدات تابعون لحزب العمال الكردستاني وسلموا انفسهم أمس الاول لقوات الأمن عند معبر «خابور» الحدودي بمركز «سيلوبي» التابع لمحافظة «شيرناك» جنوب شرقي تركيا.

ونقل المستسلمون إلى أقرب مركز للشرطة للتحقيق معهم والكشف عن الاسباب التي دفعتهم الى الهروب من معسكرات حزب العمال الكردستاني.

يذكر ان عشرات من عناصر حزب العمال الكردستاني استسلموا لقوات الأمن التركية في الأشهر الأخيرة الماضية بعد جهود حكومة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان لحل الأزمة الكردية القائمة منذ عقود عبر الوسائل السلمية والديمقراطية.

موريتانيا: الحزب الحاكم يكسب الاستحقاق التشريعي

نواكشوط – «وكالات»: أظهرت النتائج الشبه النهائية للجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية والمحلية التي جرت يوم 23 نوفمبر الماضي، تقدما كبيرا للحزب الحاكم. يأتي ذلك وسط حديث عن تأجيل الجولة الثانية من الانتخابات عن موعدها الأصلي الذي كان مقررا السبت المقبل.

وحسب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، فقد حصد حزب الاتحاد من أجل الجمهورية «الحزب الحاكم» 52 مقعدا في البرلمان، بفارق كبير عن أقرب منافسيه التجمع الوطني للإصلاح والتنمية الذي حصل على 12 مقعدا، وحل في المرتبة الثالثة حزب الوئام بقيادة بيجل ولد هميد، بينما حل التحالف الشعبي التقدمي بزعامة مسعود ولد بلخير في المركز الرابع.

وينافس الحزب الحاكم في الجولة الثانية على 29 مقعدا برلمانيا في 12 دائرة، تسعة منها يواجه فيها أحزاب المعارضة بينما يواجه حلفاءه من الموالاة في البقية.

ومع هذا التفوق الواضح، لم يتمكن الحزب في هذه الجولة من الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان البالغة 146 مقعدا، إلا أن فرصه في ضمان الأغلبية ما زالت قوية. ولم يختلف الأمر كثيرا في المجالس المحلية، حيث تصدر الحزب الحاكم النتائج بفوزه بأغلبية ساحقة من المجالس المحلية التي حسمت في الجولة الأولى، وتأهله إلى الجولة الثانية في الغالبية العظمى من تلك المؤجلة للجولة الثانية. ويأتي إعلان النتائج –الذي تأخر أكثر من أسبوع– وسط حديث عن تأجيل الجولة الثانية من الانتخابات مدة أسبوعين عن موعدها السابق يوم 7 ديسمبر الجاري.

وقالت مصادر مطلعة إن احتمال التأجيل قوي، مبررة ذلك بضرورة إعطاء فرصة للأحزاب الراغبة بالطعن في هذه النتائج، وفقا للنصوص القانونية التي تحدد مهلة تقديم الطعون بثمانية أيام بعد إعلان النتائج.

البرلمان يرفض الاقتراع على سحب الثقة

أوكرانيا: المعارضة تصعد ضغوطاتها للإطاحة بيانوكوفيتش

المحتجون حملوا اعلام الاتحاد الاوروبي خلال تظاهراتهم

كييف – «وكالات»: تجمع الاف المحتجين المؤيدين لانضمام اوكرانيا الى الاتحاد الاوروبي الذين يدعون لاستقالة الرئيس فيكتور يانوكوفيتش خارج البرلمان امس حيث يضغط زعماء المعارضة لاجراء اقتراع على سحب الثقة من حكومته.

لكن البرلمان الاوكراني رفض الاقتراع على سحب الثقة بعد أيام فقط من اجتماع حاشد اجتذب 350 الف محتج الى وسط كييف وسافر يانوكوفيتش الى الصين وفقا لمصدرين في ادارته تاركا وراءه البلاد في أزمة بسبب قراره بالتراجع عن ابرام اتفاق تاريخي مع الاتحاد الاوروبي وتعزيز العلاقات مع روسيا السيد السوفيتي لاوكرانيا.

وبالاضافة الى المعارضة السياسية يتعرض يانوكوفيتش لضغوط من الاسواق الدولية فيما يزيد المخاطر من مواجهة أزمة مالية قد تجبره على اتخاذ قرار لا يريده.

وتعرضت عملة اوكرانيا والسندات لضغوط بالاضافة الى اسعار الاسهم مما اضطر البنك المركزي الى طمأنة العملاء الى ان مدخراتهم آمنة وانه لا حاجة الى سحبها تحت وطأة الذعر.

وزادت تكاليف تأمين ديون أوكرانيا من العجز عن السداد الى أعلى معدلاتها منذ سبتمبر ايلول بينما يتعين على الحكومة ان توفر مليارات الدولارات لتلبية مدفوعات سداد الديون وتكاليف واردات الغاز للعام القادم.

ووقف بضعة الاف من المحتجين خارج البرلمان وهم يمسكون باعلام الاتحاد الاوروبي وأوكرانيا في مواجهة شرطة مكافحة الشغب.

واتهم رئيس الوزراء ميكولا ازاروف المعارضة بالتخطيط للاستيلاء على المبنى.

وأغلق المحتجون مداخل المبنى الحكومي الرئيسي أمس الاول وقال ازاروف ان الحكومة لم تتمكن من القيام بمهامها الرئيسية وهو ما قد يؤثر على سداد معاشات التقاعد والرواتب.

ونقلت وكالة انترفاكس الروسية للانباء عنه قوله لسفراء الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة وكندا «هذا يحمل كل مؤشرات انقلاب. هذا أمر بالغ الخطورة.»

وتحتاج المعارضة الى 226 صوتا على الاقل لوضع التصويت على الثقة في جدول الاعمال ونفس العدد لتمريره.

من ناحية اخرى دعت فرنسا الشخصية الكبيرة في المعارضة الاوكرانية فيتالي كليتشكو لزيارة باريس امس لبحث المواجهة مع الحكومة التي دفعت الاف المحتجين الى التظاهر في الشوارع.

وقال رئيس الوزراء الفرنسي لوران فابيوس لراديو ار.اف.آي. انه بعث برسالة الى كليتشكو يبلغه فيها بأنه مستعد للاجتماع معه في باريس. وصرح بان الرئيس فرانسوا أولوند التقى مع يانوكوفيتش في قمة الاتحاد الاروبي الاسبوع الماضي في فيلنيوس.

وقال فابيوس في اشارة الى زعيمة المعارضة السجينة يوليا تيموشينكو «الامر ليس متروكا لنا للتدخل في قضايا داخلية لكننا تحدثنا في ذلك اليوم مع يانوكوفيتش ويبدو انه من الطبيعي بالنسبة لي ان التقي مع السيد كليتشكو أيضا مادامت السيدة تيموشينكو في السجن.»

قال إنه سيسحب قواته بالكامل لغاية العام 2014

أفغانستان: «الحلف» يضغط على كرزاي للتوقيع على الاتفاقية الأمنية مع أمريكا

عواصم – «وكالات»: اكد حلف شمال الأطلسي «ناتو» أن مهمته في أفغانستان ستنتهي مع انسحاب القوات الدولية نهاية العام 2014، إذا لم يوقع الرئيس الأفغاني حامد كرزاي الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة التي تحذر من تعريض الأفغان للخطر.

وقال الأمين العام للناتو أندرس فوغ راسموسن أمس الاول إن الحلف سيضطر لسحب جميع قواته من أفغانستان نهاية 2014 إذا لم يحصل على إطار قانوني لوجوده عبر التوقيع على الاتفاقية الأمنية مع واشنطن، والتي تمهد لاتفاق مثيل مع الحلف.

وحذر الناتو من أن غياب الإطار القانوني سيهدد التعهدات الدولية بالتمويل، وقال مصدر فيه «بدون الوجود الدولي على الأرض ستكون هناك علامة استفهام حول هل ستكون لدى المانحين الدوليين الثقة كي يدفعوا».

وتلقت أفغانستان تعهدات بالحصول على 4.1 مليارات يورو «نحو 5.5 مليارات دولار» سنويا لتدريب قواتها الأمنية بعد عام 2014، فضلا عن أكثر من 16 مليار دولار في صورة مساعدات مدنية بحلول نهاية العام 2015.

وكان المجلس الأعلى للقبائل الأفغانية «لويا جيرغا» قد أيد الشهر الماضي الاتفاقية الأمنية التي تهدف إلى تشكيل الوجود العسكري الأميركي في البلاد بعد عام 2014، لكن كرزاي قال إنه ربما لن يوقعها وسيتركها للرئيس المقبل بعد انتخابات أبريل/نيسان المقبل.

وتتألف القوات التي يقودها الناتو من نحو 800 ألف جندي غالبيتهم من الأميركيين. ويعتزم الحلف إبقاء بعثة للتدريب في أفغانستان قد يتراوح عددها من ثمانية آلاف إلى 12 ألف جندي بعد 2014، ستأتي معظمها من الولايات المتحدة، ولهذا فإنه بدون واشنطن لن يكون وجود البعثة ممكنا على الأرجح.

من جانبها، حذرت الولايات المتحدة من أن الإخفاق في توقيع الاتفاقية الأمنية الطويلة الأمد من شأنه أن يعرض الأفغان للخطر.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية جنيفر ساكي إن «تأجيل التوقيع على الاتفاق إلى ما بعد انتخابات العام المقبل غير قابل للتطبيق».

وقد سبق أن هددت واشنطن بسحب قواتها بالكامل مع باقي القوات الدولية إذا لم يوقع الرئيس الأفغاني الاتفاق بحلول نهاية العام الجاري.

حامد كرزاي

وكان القصر الرئاسي في أفغانستان أعلن أمس الاول في بيان أن كبار مسؤولي البلاد قالوا إن واشنطن تحجب الوقود والإمدادات العسكرية للضغط على كابل لتوقيع الاتفاق الأمني.

واستشهد البيان بمعلومات قدمتها وزارتا الدفاع والداخلية خلال اجتماع أمني الأحد، مشيرا إلى أن «قطع الإمدادات لا يتماشى مع التزامات الولايات المتحدة» و«يتجاهل شروط أفغانستان» بشأن الاتفاق.

أما حركة طالبان فقالت إنها تدعم رفض كرزاي للتوقيع الفوري على الاتفاقية، معتبرة أن موقفه «أقرب إلى الحقيقة».

وقال المتحدث باسم طالبان ذبيح الله مجاهد في بيان «نأمل أن يكون هذا الرفض نابعا من كبرياء أفغاني حقيقي، ومن أجل وضع حد لمشكلات شعبنا».

سول توسع منطقة دفاعها الجوي .. وطوكيو تجدد رفضها لتحرك بكين الأحادي

أزمة بحر الصين تراوح مكانها .. وواشنطن تدعو للتهدئة

عواصم – «وكالات»: حث نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن اليابان والصين على خفض التوترات فيما بينهما والتي تصاعدت منذ أعلنت بكين منطقة للدفاع الجوي فوق جرز يتنازعها البلدان في بحر الصين الشرقي بينما جدد قلق واشنطن من هذه الخطوة.

واجتمع بايدن مع رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي امس قبل ان يطير الى الصين اليوم في اطار رحلة اسيوية سيسعى خلالها الى اقامة توازن دقيق بين تهدئة التوترات بشأن منطقة الدفاع الجوي ومساندة اليابان الحليف الرئيسي لواشنطن.

وقال بايدن في اجابات مكتوبة على اسئلة لصحيفة اساهي اليابانية «مازلنا نشعر بقلق عميق للاعلان عن منطقة جديدة للدفاع الجوي تفرض على الطائرات تحديد هويتها.»

واضاف ان هذا «يبرز الحاجة الى اتفاق بين الصين واليابان لاقامة ادارة للازمة واتخاذ اجراءات لبناء الثقة لخفض التوترات.»

وجددت اليابان يوم الثلاثاء القول بان طوكيو وواشنطن ترفضان الخطوة التي اتخذتها بكين لاقامة منطقة الدفاع الجوي الجديدة على الرغم من ان ثلاث شركات طيران أمريكية تقوم –بناء على نصيحة من الحكومة– باخطار الصين بخطط مرور طائراتها في المنطقة. وقال يوشيهيدي سوجا كبير امناء مجلس الوزراء الياباني في مؤتمر صحفي «نحن والولايات المتحدة لنا نفس الموقف في عدم الاعتراف بمنطقة الدفاع الجوي هذه... اننا نؤكد هذا بحزم.»

وقالت واشنطن في مطلع الاسبوع ان النصيحة الى شركات الطيران الأمريكية لا تعني قبولا أمريكيا للمنطقة التي اعلنتها بكين وارسلت الاسبوع الماضي قاذفتين بي52– الى المنطقة دون ابلاغ الصين.

ونصحت الحكومتان الأمريكية واليابانية شركاتهما للطيران بعدم تقديم خطط الطيران مسبقا وهو ما طالبت به الصين جميع الطائرات منذ ان أعلنت انشاء المنطقة في 23 نوفمبر.

واوضحت الولايات المتحدة انها ستتقيد بمعاهدة مع اليابان تلزمها بالدفاع عن الجزر الواقعة تحت السيطرة اليابانية لكنها تحرص ايضا على عدم الانسياق الى التورط في أي اشتباك عسكري بين البلدين الاسيويين.

وفي تطور جديد على صلة بالازمة اعلنت كوريا الجنوبية امس ان اقرار توسعة منطقة دفاعها الجوي التي تضم انشاء محطة بحوث للمحيطات على الشعاب المرجانية والجزر الجنوبية تحت الماء سيتم الاسبوع الجاري.

وذكرت وكالة انباء كوريا الجنوبية «يونهاب» نقلا عن مسؤولون كوريون جنوبيون ان هذه الخطوة تأتي ردا على منطقة تحديد الدفاع الجوي المتداخلة التي اعلنت عنها الصين وكوريا الجنوبية واليابان.

وكانت سيؤول ركزت خلال مشاوراتها على كيفية اعلام الدول المجاورة بهذا الامر متوقعة تصاعد التوترات مع جيرانها في حال تم اقراره بشكل رسمي.

واوضح مسؤول حكومي انه «في حال الانتهاء من الخطة سنعمل على تعريفها وتوضيحها للولايات المتحدة واليابان».

من جهته قال مسؤول كبير في وزارة الدفاع الكورية الجنوبية ان كبار مستشاري الامن سيعملون خلال اجتماعهم في وقت لاحق من هذا الاسبوع على صقل المشروع واقراره.

يذكر ان الولايات المتحدة الامريكية قامت خلال عام 1951 بإنشاء منطقة الدفاع الجوي الكورية الجنوبية التي لا تغطي المجال الجوي للمناطق النائية وخلال اجتماع موسع سابق طلبت سيؤول من بكين اعادة ترسيم المنطقة الا ان الصين قابلت هذا الطلب بالرفض لكونها ترى انه يستهدف منطقة الدفاع الجوي اليابانية